

له حلال^(١) ، وقال في قول الله (ج) (٢) : في حُجُورِكُمْ : الحُجُورُ الحُرْمَةُ التي في حرمتكم ، وذلك مثل قوله (تع) (٣) : أَنْعَامٌ وَحَرْتُ حِجْرٌ ، يقول مُحَرَّمَةٌ . (٨٧٣) وعنه (ع) أنه قال : إذا كانت الأمة لرجل فوطئها ، لم تحلّ له ابنتها بعدها . الحرة والمملوكة في هذا سواء ، وكذلك الأم إذا وطئ ابنتها ، لم يوطئها بعدها ، حرة كانت أو مملوكة .

(٨٧٤) وعن أبي جعفر محمد بن علي (ع) أنه سُئل عن رجل تزوّج امرأة فتتظر إلى رأسها وإلى بعض جسدها ، هل يتزوّج ابنتها ؟ قال : إذا رأى منها ما يحرم على غيره ، فليس له أن يتزوّج ابنتها .

(٨٧٥) وعن علي (ع) أنه قال في قول الله (ع ج) (٤) : وَلَا تَنْكِحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ مِنَ النِّسَاءِ ، قال : إذا نكح رجل امرأة ثم توفي عنها أو طلقها ، لم تحلّ لأحد من ولده ، إن دخل بها ، أو لم يدخل بها . ولا يتزوّج الرجل امرأة جدّه وهي محرّمة على ولده ما تناسلوا^(٥) .

(٨٧٦) وعن علي (ع) أنه كشف عن ساق جارية له ثم وهبها بعد ذلك للحسين (ع) وقال له : لَا تَدْنُ مِنْهَا فَإِنَّهَا لَا تَحِلُّ لَكَ . وهذا إنما يكون إذا نظر الأب منها إلى ما يحرم على غيره لشهوة ، فأما إن نظر إليها لغير شهوة ، مثل أن يقلبها عند الشراء ، أو ينظر إليها وهي في ملك غيره ، فليس ذلك مما يحرمها على ابنه . قال أبو جعفر (ع) : لا بأس للرجل

(١) حشوى - من مختصر الآثار - إذا تزوج الرجل المرأة فطلقها أو ماتت قبل أن يدخل بها ، حلّ له نكاح ابنتها .

(٢) ٢٣/٤

(٣) ١٣٨/٦

(٤) ٢٢/٤

(٥) حشوى - قال في مختصر الآثار من جعفر بن محمد أنه قال في الرجل يتزوج المرأة فيموت عنها أو يطلقها قبل أن يدخل بها ، هي محرّمة على بنيه ما تناسلوا ، وآبائه ما ارتفعوا ، وإذا نظر إلى أمته نظر شهوة أو باشرها أو وطئها أو نظر إلى عورتها ، حرمت على بنيه وعلى آبائه .